ملخص المنتدى العالمي الأول للاجئين من قِبل المشاركين في عقده

جمهورية كوستاريكا

جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية

جمهورية ألمانيا الاتحادية

جمهورية باكستان الإسلامية

جمهورية تركيا

و

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

1. انعقد المنتدى العالمي الأول للاجئين في الفترة 17 و 18 ديسمبر 2019، وقد شكّل معلماً حقيقياً من حيث التقدم المحرز في النظام الدولي للاجئين. وقد جمع المنتدى المجتمع الدولي لإظهار تضامنه مع اللاجئين حول العالم والبلدان والمجتمعات التي تستضيفهم، وللإعلان عن التعهدات والمساهمات التي توفر لهم الدعم، والالتزام بمواصلة البحث عن حلول. لقد تشرفنا نحن - كوستاريكا وإثيوبيا وألمانيا وباكستان وتركيا والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين - بأن نشارك في عقد هذا الحدث التاريخي، والذي جرى في جنيف، سويسرا. نشكر سويسرا على مشاركتها في استضافة المنتدى مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وكافة الذين ساهموا بنشاط في إنجاح المنتدى، بما في ذلك الحكومات والمنظمات الدولية وممثلي مختلف أنحاء العالم الإنساني والإنمائي وقادة الأعمال والمجتمع المدني والمنظمات الرياضية والمجموعات الدينية والأوساط الأكاديمية واللاجئين أنفسهم. تتطلب استجابات اللاجئين الشاملة مشاركة متكاملة من جميع أصحاب المصلحة.

2. كان المنتدى، والذي سبقه يوم من الفعاليات الخاصة والهامة والمكرسة لقضية اللاجئين، بمثابة أول لقاء يجتمع فيه المجتمع الدولي للإعلان عن خطوات ملموسة نحو تنفيذ الميثاق العالمي بشأن اللاجئين. كما شكّل المنتدى فرصة فريدة لتعزيز التعاون والتضامن الدوليين، وحشد الدعم لتحقيق المزيد من الإنصاف والقدرة على التنبؤ من حيث تقاسم الأعباء والمسؤولية خلال حالات اللاجئين. وتعبيراً عن أهمية هذه المناسبة، فقد حضر المنتدى حوالي 3,000 مشارك، من بينهم أربعة رؤساء دول أو حكومات، وأكثر من ثمانين وزيراً، والأمين العام للأمم المتحدة، وحوالي ثمانين منظمة دولية (بما في ذلك كيانات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة)، وممثلو أكثر من 100 شركة ومؤسسة، وحوالي 200 منظمة من منظمات المجتمع المدني. كما ولّد المنتدى اهتماماً كبيراً لدى الجمهور بتغطية إعلامية واسعة وإيجابية في جميع أنحاء العالم. وأكد سبعون لاجئاً ممن حضروا المنتدى على العمق غير المسبوق لمشاركتهم في الأعمال التحضيرية لهذه المناقشة العالمية لقضايا اللاجئين وللحدث نفسه، وكذلك التعهدات التي قطعوها على أنفسهم للإسهام في تنفيذ الميثاق العالمي بشأن اللاجئين.

3. انعقد المنتدى في وقت يشهد فيه النظام الدولي للاجئين ضرورة ملحة، حيث يوجد حالياً أكثر من 25 مليون لاجئ في جميع أنحاء العالم، وقد عاش الملايين منهم في أوضاع طويلة الأمد لأكثر من جيل. وقد تضاعفت أعداد اللاجئين على مدى العقد الماضي المضطرب وهي مستمرة في الارتفاع. أكثر من نصف مجموع اللاجئين تقل أعمارهم عن 18 عاماً، والغالبية العظمى منهم يعيشون في بلدان منخفضة ومتوسطة الدخل. ترحب هذه الدول باللاجئين وتوفر لهم الحماية والمساعدة على الرغم من التحديات الخاصة بها والضغوط الإضافية المترتبة على استضافة أعداد كبيرة من اللاجئين وعلى اقتصاداتها وعلى البيئة. هذه الجهود الاستثنائية التي تبذلها البلدان المضيفة تنقذ الأرواح وتوفر الحماية وتصون الحقوق الأساسية وتسهم في الاستقرار والسلام والأمن. وعلى الرغم من الكرم الهائل الذي تبديه البلدان المضيفة والمساهمات الفعالة للمانحين، إلا أن الفجوة قد اتسعت بين الاحتياجات والموارد اللازمة للوفاء بها. يجب القيام بالكثير لحماية مستقبل لاجئي العالم وبنائه، ولإيجاد حلول دائمة ودعم البلدان المضيفة من خلال التعاون الدولي والتضامن وتقاسم الأعباء والمسؤوليات بشكل أكثر إنصافاً.

4. مع ذلك، فقد انعقد المنتدى في وقت يعتبر فرصة عظيمة. ففي أعقاب اعتماد إعلان نيويورك للاجئين والمهاجرين في عام 2016، وهي المرحلة الأولية لتطبيق الإطار الشامل للاستجابة للاجئين، وإجراءات للنقاش ومشاورات متعددة الأطراف وأصحاب المصلحة، أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الميثاق العالمي بشأن اللاجئين قبل عام واحد، في 17 ديسمبر 2018. ويهدف الميثاق العالمي، المرتكز على النظام الدولي لحماية اللاجئين، إلى تخفيف الضغوط على البلدان المضيفة، وتعزيز اعتماد اللاجئين على أنفسهم، وتوسيع نطاق الوصول إلى حلول في بلدان ثالثة، ودعم الظروف في البلدان الأصلية للعودة بأمان وكرامة. من خلال خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وضعت الدول الأعضاء والأشخاص في جميع أنحاء العالم نصب أعينهم الهدف المتمثل في عدم إغفال أي أحد. ومن خلال الميثاق العالمي بشأن اللاجئين، فإن لدينا إطاراً عالمياً لضمان حصول اللاجئين والمجتمعات المضيفة على الدعم الذي يحتاجونه. ينبغي أن يركز العقد القادم على معالجة الأسباب الجذرية للأوضاع الضخمة للجوء، بما في ذلك من خلال الوقاية وحل النزاعات بالطرق السلمية، وتحقيق حلول دائمة، وتماسك أكبر في عمل الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية وتلك المعنية بالسلام.

5. لقد شكّل المنتدى العالمي الأول للاجئين فرصة تاريخية لتعزيز استجابتنا الجماعية للنزوح القسري وترجمة مبادئ الميثاق العالمي بشأن اللاجئين إلى عمل ملموس. وفي هذا الصدد، أكدت الدول وغيرها من أصحاب المصلحة على الحاجة لمعالجة الأسباب الجذرية لحالات اللاجئين، بما في ذلك من خلال الجهود العالمية المعجلة للحد من النزاعات وحلها. كما أنه كان فرصة للدول وأصحاب المصلحة الآخرين لإظهار القيادة والرؤية والطموح للمشاركة في الأعباء والمسؤوليات عن طريق الإعلان عن تعهدات وتقديم مساهمات لتحسين حماية اللاجئين وإيجاد الحلول. كما تبادل المشاركون الممارسات الجيدة التي توضح كيفية قيام البلدان والمجتمعات المضيفة بتنفيذ مبادئ الميثاق العالمي وكيف يمكن للاستجابات الشاملة أن تحدث فارقاً في حياة اللاجئين والمجتمعات المضيفة حول العالم. وقد تم عرض ذلك على منصة رقمية تم إطلاقها في المنتدى وستستمر في جمع الممارسات الجيدة وتبادلها.

6. كان للمنتدى العالمي الأول للاجئين ستة مجالات رئيسية للتركيز: تقاسم الأعباء والمسؤوليات، والتعليم، وفرص العمل، وسبل العيش، والطاقة والبنية التحتية، والحلول، والقدرة على الحماية. وقد تم إحراز تقدم في كل من هذه المجالات من قبل تحالف من الرعاة المشاركين (بما في ذلك الرعاة المشاركون من اللاجئين). وبصفتهم رعاة مشاركين، فقد شكلوا تحالفات للدعم وحشد التأييد، وحددوا الفرص التي يمكن من خلالها تقديم التعهدات والمساهمات. وعلى المستوى المحلي والإقليمي، تم إجراء أكثر من ثلاثين مشاورة كاملة على المستوى الحكومي ومشاورات على مستوى المجتمع، وذلك لتحديد التعهدات والمساهمات المحتملة.

النتائج

7 . أعلنت مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة خلال المنتدى عن تعهدات ومساهمات تهدف لتحقيق عشر نتائج رئيسية. نشكر جميع من أعلنوا عن تعهدات وقدموا مساهمات، والتي سيتم جمعها ونشرها بالكامل قريباً. نود على وجه الخصوص أن نسلط الضوء على المجموعة المذهلة للإسهامات المشتركة التي تلتزم الدول و / أو أصحاب المصلحة الآخرون فيها بالعمل معاً من أجل التوصل إلى نتيجة جماعية. نأمل أن يحافظ المجتمع الدولي على هذا الزخم في الفترة المقبلة. إن روح الشراكة الكامنة في المساهمات المشتركة تعكس طبيعة الميثاق العالمي بشأن اللاجئين، ونتطلع إلى المزيد من استخدامه على نحو موسع.

8 . أحرز المنتدى تقدماً ملحوظاً نحو **توسيع قاعدة الدعم** للاستجابات الشاملة للاجئين، وهو هدف رئيسي من أهداف الميثاق العالمي بشأن اللاجئين. ومع نهاية أعمال المنتدى، تم تقديم أكثر من 770 تعهداً ومساهمة من جانب مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة، من الحكومات والجهات الفاعلة الإنسانية إلى كيانات القطاع الخاص والمؤسسات التعليمية والمنظمات الرياضية. ويمثل الكثير من هذه التعهدات والمساهمات زيادة كبيرة في مستوى مشاركة العديد من الدول والمنظمات، وهو أمر نثني عليه بشدة. وقد رأينا، على وجه الخصوص، التزاماً بمشاركة أكبر وأعمق من الجهات الفاعلة في مجال التنمية وبنوك التنمية المتعددة الأطراف من خلال مجموعة من أدوات التمويل والسياسات. ويمكن لهذه المشاركة المعززة أن تلعب دوراً هاماً في دعم الخطط والجهود الوطنية للبلدان المضيفة لتلبية الاحتياجات الموجهة نحو التنمية للاجئين والمجتمعات المضيفة.

9. هناك عدد من الدول الجديرة بالثناء والملتزمة بوضع **سياسات وطنية أكثر شمولاً** لتمكين اللاجئين من أن يصبحوا أعضاءً نشطين ومشاركين في المجتمعات التي يعيشون فيها. وقد تم استلام أكثر من 350 تعهداً يتعلق بتحسين القوانين والسياسات، بما في ذلك تعهدات بمواصلة استقبال اللاجئين وقبولهم، لتبني سياسات "خارج المخيم" وتعزيز نظم اللجوء، وذلك للسماح للاجئين وطالبي اللجوء بالعمل والوصول إلى الخدمات المالية، ولإدراج اللاجئين في تخطيط التنمية الوطنية، وكذلك أنظمة التعليم والصحة الوطنية. إن إقحام اللاجئين في النظم والخدمات الوطنية من شأنه بناء اعتمادهم على أنفسهم ويمكنه تحسين كفاءة أنظمة الدعم القائمة، ونشجع الدول وأصحاب المصلحة الآخرين على استكشاف السبل التي يمكنهم من خلالها دعم تنفيذ هذه التعهدات الطموحة.

10. نرحب بحقيقة أن العديد من أصحاب المصلحة قد أدركوا واحترامو **التنوع بين اللاجئين** في تعهداتهم، وخاصة من خلال الالتزامات التي تهدف إلى وضع حد للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنيس والحد منه والتصدي له، وكذلك تلك التي تسعى إلى تمكين النساء والفتيات في سياقات النزوح. كما كانت معالجة مسألة الإعاقة بين السكان النازحين مجالاً رئيسياً آخر للمشاركة وتقديم التعهدات. والأهم من ذلك، فقد تعهد العديد من أصحاب المصلحة بإشراك اللاجئين بشكل مفيد في جميع العمليات والقرارات التي تؤثر عليهم.

11 . شمل المنتدى **إطلاق منصات للدعم** لتعزيز ثلاثة استجابات إقليمية للاجئين، وهي الإطار الإقليمي الشامل للحماية والحلول في أمريكا الوسطى والمكسيك، وعملية نيروبي التي تيسرها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في شرق إفريقيا والقرن الإفريقي، واستراتيجية الحلول للاجئين الأفغان. وتعتبر منصات الدعم ترتيبات خاصة بكل حالة من أجل تقاسم الأعباء والمسؤولية المنصوص عليها في الميثاق العالمي بشأن اللاجئين؛ وهي تهدف إلى تحفيز الالتزام السياسي، وحشد الدعم، وتيسير الاستجابات الإنسانية والإنمائية المتناسقة، ودعم المبادرات السياسية الشاملة. كما تسعى هذه المنصات لبناء شراكات طويلة الأجل لدعم اللاجئين ومضيفيهم، وكذلك بلدانهم الأصلية عند الاقتضاء، وهي وسيلة مهمة لتوسيع قاعدة الدعم للاستجابات والحلول الشاملة. نشيد بالدول وأصحاب المصلحة الآخرين الذين أبدوا استعدادهم للمشاركة.

12. تم الإعلان أيضاً عن **تمويل إضافي كبير للاستجابات الخاصة باللاجئين** وعن التزام بالاستخدام الفعال والكفء للموارد، لا سيما في البلدان الرئيسية المضيفة للاجئين. وقد تضمن ما يقرب من 250 تعهداً شكلاً ما من أشكال التمويل. ويشير التحليل الأولي إلى ما يلي: تعهدت مجموعة البنك الدولي بتقديم حوالي 2.2 مليار دولار أمريكي، من خلال نافذة مخصصة للتمويل للاجئين والمجتمعات المضيفة، بالإضافة إلى نافذة منفصلة بقيمة 2.5 مليار دولار أمريكي لتعزيز القطاع الخاص وخلق فرص العمل في البلدان المتضررة من الضعف والصراع والعنف (بما في ذلك البلدان المضيفة للاجئين من ذوي الدخل المنخفض). وقد صدر إعلان مماثل من قبل بنك التنمية للبلدان الأمريكية بمبلغ 1 مليار دولار أمريكي. بالإضافة إلى ذلك، تعهدت مجموعة واسعة من الدول وأصحاب المصلحة الآخرين بتقديم الدعم المالي للاجئين والمجتمعات المضيفة لهم بمبلغ يزيد عن ملياري دولار أمريكي.

13 . تم إحراز تقدم ملحوظ أيضاً في مجال **توسيع فرص حصول اللاجئين على التعليم**، حيث تم تقديم أكثر من 130 تعهداً، ركز الكثير منها على دعم إدماج اللاجئين في النظم الوطنية. وعلى الرغم من المكاسب التي تحققت في الآونة الأخيرة، إلا أن التعليم هو أحد المجالات الرئيسية التي يتراجع فيها اللاجئون، مع وجود 3.7 مليون طفل وشاب لاجئ خارج المدارس الابتدائية والثانوية، فيما لا يحصل سوى 3% فقط من اللاجئين على التعليم العالي. لذلك، فإننا نرحب بالتعهدات والمساهمات الهادفة لدعم حصول اللاجئين والمضيفين على التعليم الجيد، منذ بداية حالة الطوارئ، بما في ذلك التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم الابتدائي والثانوي وكذلك التعليم العالي والتدريب التقني والمهني. وستعمل هذه التعهدات على تحسين جودة التعليم للجميع من خلال مناهج مبتكرة، والتركيز على تعزيز دور المعلمين والمناهج، وزيادة الاستثمارات في التعليم المتصل. ستكون هذه الجهود وغيرها من الجهود في مجال التعليم ضرورية لبناء قدرات اللاجئين والاعتماد على أنفسهم ولإرساء أسس الحلول المستدامة.

14. نظراً لتزايد حالات النزوح المرتبط بالمناخ والآثار البيئية الملحوظة للحالات الضخمة للاجئين، فإننا نحيي التعهدات والمساهمات المقدمة من قرابة أربعين دولة وآخرين من أصحاب المصلحة لدعم **جهود الطاقة الخضراء والحفاظ عليها**، بما في ذلك في المناطق التي تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين. وقد قبلت 28 دولة وغيرها من أصحاب المصلحة "تحدي الطاقة النظيفة" التابع للمفوضية، والذي يهدف إلى ضمان الحصول على طاقة موثوقة ومستدامة وحديثة وبأسعار معقولة لجميع مخيمات اللاجئين والمجتمعات المضيفة القريبة بحلول عام 2030. كما كان هناك

تعهدات موجهة لدعم **خدمات البنية التحتية** الضرورية لحماية ورفاه اللاجئين ومضيفيهم، بما في ذلك الصحة والمياه والصرف الصحي والاتصال والمأوى.

15 . نرحب أيضاً **بالمشاركة النشطة للقطاع الخاص** في استجابته للاجئين وللمنتدى أيضاً، حيث قدم أكثر من 200 تعهد ومساهمة، من ضمنها أكثر من 250 مليون دولار على شكل تمويل، وتوظيف مباشر لأكثر من 15,000 لاجئ، وتعهد مجتمعي قانوني مشترك مع المنظمات غير الحكومية لتوفير أكثر من 125,000 ساعة من الخدمات القانونية المجانية سنوياً، وغيرها من التعهدات المتعلقة بالتعليم والتدريب، والتمكين الاقتصادي للمرأة، والاتصال، وخدمات تطوير الأعمال، والتمويل المبتكر، والعمل الخيري الإسلامي.

16 . كما تم إحراز تقدم نحو **توسيع فرص توفر الحلول**، حيث تعهد عدد من الدول المضيفة بدمج مجموعات محددة من اللاجئين، في حين تعهدت بلدان الأصل بالعمل على تهيئة الظروف للعودة الطوعية والآمنة والكريمة والمستدامة، بما في ذلك من خلال الجهود المبذولة لحل النزاعات، وتعزيز سيادة القانون وبناء السلام. وتعهدت الدول وغيرها من أصحاب المصلحة باستخدام مواردهم السياسية والمالية لمعالجة الأسباب الجذرية، وتهيئة الظروف التي تمكن اللاجئين من العودة إلى ديارهم طواعية ومساعدتهم على إعادة بناء بلدانهم، بما في ذلك من خلال الدعم المالي للبلدان المتضررة من الضعف والصراع والعنف. كما أبدت الدول والجهات الفاعلة الأخرى التزاماً واعداً **بتوسيع نطاق توفير حلول الدول الثالثة** من خلال تقديم ما يقرب من 100 تعهد، بما في ذلك المساهمة في "استراتيجية الثلاث سنوات الخاصة بإعادة التوطين والمسارات التكميلية". بالنظر إلى الفجوة القائمة بين الاحتياجات وتوافر حلول البلدان الثالثة، من الجدير بالذكر أن العديد من الدول تعهدت بتوسيع أو توحيد برامج إعادة التوطين، وأن بلدان إعادة التوطين الناشئة أكدت التزامها المستمر. وتعهد عدد من الدول أيضاً بإنشاء أو استنباط خطط رعاية خاصة ومجتمعية وغيرها من المسارات التكميلية لقبول اللاجئين، كالتنقل لأغراض العمل والتعليم.

17. وختاماً، تضمن المنتدى العالمي للاجئين أيضاً إطلاق **فريق دعم قدرات اللجوء** و**الشبكة الأكاديمية العالمية متعددة التخصصات**، وكلاهما يسعى إلى الاستفادة المثلى من المعارف والخبرات القائمة المتعلقة بالجوانب المختلفة لحماية اللاجئين ودعماً لأهداف الميثاق العالمي بشأن اللاجئين. نرحب بالتعهدات الخاصة بالدعم التقني والمالي وغيره من أشكال الدعم للبلدان التي التزمت بوضع أو تحسين إجراءات اللجوء، وكذلك بالالتزامات المقدمة من الأوساط الأكاديمية وغيرها لدعم تنفيذ الميثاق العالمي، بما في ذلك من خلال البحث والتعليم بشأن النزوح القسري وتوسيع الفرص الأكاديمية للاجئين.

التطلع نحو المستقبل

18. إن المنتدى العالمي الأول للاجئين ليس نقطة نهاية في حد ذاته؛ بل هو أول معلم رئيسي في عملية تنفيذ الميثاق العالمي بشأن اللاجئين وتحويل الطريقة التي يستجيب بها المجتمع الدولي للنزوح القسري. لقد تعهد المجتمع الدولي بالتزامات رائدة لتسهيل هذا التحول؛ ويجب الآن ترجمتها إلى نتائج ملموسة. نشجع الدول وأصحاب المصلحة الآخرين على مواصلة استكشاف الفرص لتقديم مساهمات فردية ومشتركة بروح من الشراكة والتعاون. وسوف تكون الآلية التي طورتها المفوضية لتتبع تنفيذ التعهدات والمساهمات ولعقد اجتماع المراجعة النصفية في عام 2021 بمثابة أدوات مهمة لتقييم التقدم المحرز والحفاظ على الزخم قبل المنتدى العالمي الثاني للاجئين بعد أربع سنوات من الآن، حيث سنهدف مرة أخرى لمضاعفة جهودنا.

19. ما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به، ومن خلال الحد من النزاعات وحلها، واحترام القانون الدولي، بالإضافة إلى المشاركة العالمية المستمرة والثابتة – استرشاداً بالمبادئ الأساسية للتضامن وتقاسم الأعباء والمسؤوليات – فإننا سنحول بصدق استجابتنا الجماعية وسنغير حياة اللاجئين ومضيفيهم.

18 ديسمبر 2019